



الهرم القيادي العالمي بين القطبية الأحادية والتعددية القطبية

بقلم

أ.م.د. عباس فاضل علوان
جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

يشهد العالم المعاصر تحول بنيوي متسارع لم يعهده منذ نهاية الحرب الباردة، حيث يمر النظام الدولي بمرحلة انتقالية كبرى تتسم بصراع محموم على قمة الهرم القيادي العالمي، إن الثابت الوحيد في عالم السياسة هو التغيير، والنظام الدولي بصفته نتاجاً للقوى الكبرى وتوزيع القدرات بينها بدأ يشهد تصدعات عميقة في بنيته الأحادية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، هذا الصراع ليس مجرد تنافس على النفوذ الجغرافي أو المكاسب الاقتصادية بل هو عملية معقدة لـ (إعادة هندسة) النظام العالمي تتراوح مساراتها بين العودة إلى تعددية أقطاب واقعية وبين محاولات صياغة هرمية قيادية جديدة تأخذ في الاعتبار بروز فاعلين جدد وأدوات قوة تكنولوجية وخوارزمية غير مسبوقة.

ولتحليل أبعاد هذا التحول الجيوسياسي ومساراته الاستراتيجية التي ترسم ملامح هندسة الهرم القيادي العالمي الجديد، نستعرض المحاور التالية:

أولاً: تصدع الهرم الأحادي وإرهاصات التغيير

لقد شكلت (لحظة القطب الواحد) التي أعلن عنها (تشارلز كروثامر) في بداية التسعينيات ذروة الهيمنة الأمريكية حيث تم دمج التفوق العسكري والاقتصادي في منظومة مؤسسية دولية شملت الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين، إلا أن هذه الأحادية بدأت تعاني من (التمدد الإمبراطوري المفرط) وعجز المؤسسات الليبرالية عن التكيف مع الحقائق الجديدة، وتعتبر الأزمة المالية العالمية عام 2008 نقطة تحول جوهريّة إذ كشفت عن هشاشة النظام المالي الغربي وبدأت في نقل مركز الثقل الاقتصادي من الغرب إلى الشرق. يلاحظ إن هندسة الهرم القيادي الحالي تواجه تحدياً داخلياً وخارجياً، فمن الداخل تتبنى تيارات سياسية في واشنطن نهجاً يرى في المؤسسات الدولية قيوداً تحد من حرية الحركة الاستراتيجية، ومن الخارج تبرز (القوى التعديلية) أو المراجعة التي تشعر بأن الترتيبات الراهنة لا تضمن مصالحها ولا تعكس حجم قوتها المكتسبة، هذا التباين أدى إلى تحول القوة من مفهومها التقليدي الصلب إلى أنماط أكثر تعقيداً تشمل القوة الذكية والسيادة التكنولوجية.

ثانياً: هندسة القوى التعديلية- النموذج الصيني والروسي

تمثل الصين وروسيا أبرز القوى التي تسعى لتفكيك الهيمنة الأمريكية وإعادة هيكلة النظام الدولي وفق نموذج (تعددية الأقطاب)، الصين التي تحولت من عملاق نائم إلى متحدي استراتيجي شامل لا تكتفي بالنمو الاقتصادي بل تسعى لفرض (سيادة خوارزمية) وريادة في الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات وهي الساحات الحاسمة التي ستحدد ميزان القوى القادم، إذ إن مبادرة الحزام والطريق ليست مجرد مشروع تجاري بل هي أداة جيوسياسية لإعادة رسم خارطة النفوذ العالمي وتأسيس نظام اقتصادي مواز يقلل الاعتماد على الدولار.

أما روسيا فتسعى من خلال سياستها الخارجية في عهد بوتين إلى استعادة مكانتها كقطب دولي مؤثر، مستفيدة من ثرواتها الطاقوية وموقعها الجيوستراتيجي المتميز، كذلك أن التحالف الاستراتيجي بين بكين وموسكو يعمل كقوة

موازنة تهدف إلى منع انفراد واشنطن ببلورة النظام الدولي الجديد، هذا (المثلث الاستراتيجي) الذي يضم أحياناً الهند يسعى لتحويل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس إلى منصات للحكومة العالمية البديلة بعيداً عن المعايير الغربية التي يرون أنها تتسم بـ (الازدواجية).

ثالثاً: هندسة الهرم القيادي ومستويات القوة

وفقاً لنظرية انتقال القوة يمكن تقسيم الهرم القيادي العالمي الحالي إلى أربع طبقات تتصارع فيما بينها لإعادة الترتيب، في القمة تتربع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة تمتلك تفوقاً تكنولوجياً وعسكرياً وبحرياً لا يضاهى حتى الآن وتحتها تتموضع القوى الكبرى (الصين، روسيا، الهند، والاتحاد الأوروبي) التي تملك مقومات الهيمنة وتسعى لتحدي القمة أو المشاركة في القرار، ثم تأتي القوى المتوسطة والناشئة، وأخيراً بقية دول العالم بالتسلسل وفق قدراتها وامكاناتها.

إن الصراع الحالي يتركز في محاولة القوى الصاعدة وخاصة الصين الوصول إلى (نقطة التعادل) مع القوة المهيمنة، وهي اللحظة التي تزيد فيها احتمالات الصدام العسكري أو التحول الجذري في قواعد اللعبة الدولية، إضافة ان المنافسة الصينية- الأمريكية اليوم تتجاوز سباق التسليح التقليدي لتشمل أمننة الطاقة والتحكم في سلاسل التوريد الحساسة حيث تدرك بكين أن القوة الاقتصادية هي الأساس الراسخ للقوة العسكرية والسياسية.

رابعاً: التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.. المحرك الجديد للهندسة الدولية

أظهرت الثورة التكنولوجية الرابعة، مفاهيم جديدة تعيد صياغة مفهوم السيادة والقوة، حيث ان (السيادة الخوارزمية) أصبحت ركيزة أساسية في التوازن الدولي، حيث لم يعد التفوق العسكري رهيناً بالكتلة البشرية فحسب بل بالقدرة على إدارة أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة التي تدير آلاف العمليات في ثوانٍ معدودة، كما ان الصراع على الرقائق الإلكترونية والمعادن النادرة يمثل الوجه الحديث لصراعات الطاقة في القرن العشرين. هذه الفوضى التكنولوجية تؤدي إلى (تجزئة تقنية) عالمية، حيث تجد الدول نفسها أمام خيارات استراتيجية صعبة: الانضواء تحت نظام تقني تقوده الولايات المتحدة، أو الاندماج في كتلة تتمحور حول الصين، أو محاولة انتهاج سياسة (عدم انحياز تكنولوجي) تزداد صعوبتها مع تداخل شبكات التجارة والتمويل العالمية، اذ ان هذا الانقسام يعيد هندسة التوازن الدولي ليكون توازناً قائماً على (التفوق المعرفي والسردى) بقدر ما هو قائم على القوة العسكرية.

خامساً: القوى الإقليمية و(الدول المتأرجحة) في النظام الجديد

لا يقتصر صراع القمة على الأقطاب الكبرى بل يمتد ليشمل دور (القوى الوسطى) واللاعبين الإقليميين الفاعلين، دول مثل إيران، تركيا، والبرازيل أصبحت تمتلك هوامش حركة واسعة في ظل تراجع الأحادية القطبية، هذه الدول تسعى لتعظيم فوائدها عبر المناورة بين الأقطاب المتصارعة مستغلة حاجة القوى العظمى للمواد الخام أو

الممرات الاستراتيجية أو التحالفات العسكرية المحدودة.

في أفريقيا و"الشرق الأوسط" يظهر التنافس الأمريكي- الصيني بوضوح كصراع على الموارد والنفوذ السياسي، حيث الصين تروج لنموذج تنموي لا يتدخل في الشؤون الداخلية، بينما تحاول واشنطن إعادة هندسة تحالفاتها (مثل كواد وأوكوس) لاحتواء التمدد الصيني، هذا التنافس الإقليمي يساهم في تفتيت المنظمات الدولية العالمية لصالح أنظمة واقعية محدودة يهيمن عليها أحد القطبين المتنافسين مما يعيد للأذهان أجواء الحرب الباردة ولكن بقواعد اقتصادية أكثر تشابكاً.

سادساً: هندسة (الطا الجديدة) وموقع القمة

كما يشير إن ما يجري اليوم في قمم مثل قمة شنغهاي 2025 وما تلاها من اصطفاقات إلى أننا بصدد صياغة (الطا جديدة) قد لا تنتظر انتهاء حرب عالمية كبرى لترسم ملامحها، إذ ان القوى الصاعدة تعلن بوضوح رغبتها في إنهاء الهيمنة الأحادية وإنشاء نظام (أكثر ديمقراطية) في العلاقات الدولية أي نظام لا تُفرض فيه القواعد المحلية لدولة واحدة على الجميع، وفي المقابل تعيد الولايات المتحدة هندسة سياستها الخارجية لتركز على (الريادة التنافسية) بدلاً من الهيمنة المطلقة ساعية لاستعادة شتات تكتلها الغربي المنهك لمواجهة الصعود الشرقي.

سابعاً: السيناريوهات المستقبلية لهرم القيادة العالمي

تتعدد السيناريوهات حول مستقبل هذا الصراع، ويمكن حصرها في ثلاثة مسارات رئيسية:

1. سيناريو القطبية الثنائية الجديدة: حيث ينقسم العالم إلى كتلتين كبيرتين بقيادة واشنطن وبكين، وتكون المنافسة التكنولوجية والاقتصادية هي المحرك الأساسي، مع تجنب المواجهة العسكرية المباشرة بفضل الردع النووي والاعتماد المتبادل.

2. سيناريو التعددية القطبية التوافقية: حيث تضطر القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الهند، والاتحاد الأوروبي) للوصول إلى صيغة توافقية لإدارة الأزمات العالمية العابرة للحدود مثل التغير المناخي والأوبئة، مع توزيع أكثر عدالة للمنافع المادية داخل المؤسسات الدولية.

3. سيناريو (اللاقطبية) أو الفوضى: وهو السيناريو الذي يفترض تراجع قدرة جميع القوى الكبرى على القيادة، و بروز فاعلين غير حكوميين وشركات عابرة للقارات تمتلك موارد تفوق نفوذ الدول، مما يؤدي إلى نظام دولي مشتت يفتقر لمركز قيادي واضح.

بأسقاط السيناريوهات اعلاه على ديناميكيات الصراع الراهن، وتحليلاً للمعطيات الراهنة في النظام الدولي يمكن ترجيح السيناريو الأقرب للتحقق هو مزيج معقد يميل بقوة نحو (سيناريو القطبية الثنائية الجديدة) بصيغة تنافسية محتدمة مع بروز ملامح حادة من (سيناريو اللاقطبية) في مجالات معينة.

الخاتمة

يلاحظ ان صراع القمة في النظام الدولي المعاصر يتجاوز فكرة (من يملك القوة) إلى (من يصيغ القواعد)، إن التحول من الأحادية إلى التعددية ليس مجرد عملية حسابية لعدد الأقطاب، بل هو إعادة هندسة شاملة للهرم القيادي العالمي ليكون أكثر مرونة واستيعاباً للتنوع الحضاري والقوى الناشئة، إذ إن الاستقرار العالمي القادم سيعتمد على مدى قدرة القوى المتنافسة على تصميم مؤسسات إنسانية وتقنية قادرة على التعايش مع أشكال جديدة من القوة دون التضحية بالسلم العالمي.

العالم اليوم يقف عند نقطة انعطاف تاريخية، فإما أن ننتقل نحو تعددية أقطاب تضمن التوازن والاستقرار وإما أن يستمر صراع القمة في إنتاج أزمات وحروب بالوكالة تهدد بأنهيال المنظومة الدولية ككل، حيث إن الكلمة الأخيرة في هذا النظام لن تكتب في التصريحات الدبلوماسية فحسب بل في ميادين التفوق التقني والسيطرة على مصادر الطاقة والقدرة على بناء تحالفات استراتيجية عابرة للقارات تعيد تشكيل هرم القيادة العالمي لمرحلة ما بعد الأحادية القطبية، العالم لم يعد كما عهدناه والهرم القيادي الذي استقر لعقود يتشكل الآن من جديد بأيدي مهندسين متعددين في صراع وجودي على القمة سيحدد مصير البشرية في القرن الحادي والعشرين.